



فاطمة بنت ناصر

إرنست غلنر: الإسلام حدثاً إن تعالوا.. رجعي إن دنا

لم أكن أعرف إرنست غلنر حتى قرأت مقال الأستاذ مصطفى لافي الحرازين في مجلة التسامح. المقال حمل عنواناً لافتاً للغاية «الأصولية عين الحداثة: قراءة نقدية في أفكار إرنست غلنر». ربما لست وحدي من يتعجب حين يرى كلمة كالحداثة بجانب كلمة الأصولية. الكثير يراها كمتناقضات لا تجتمع. إلا أن الأنثروبولوجي البريطاني إرنست غلنر لا يراها كذلك. لم يكن تحليل هذا المقال سهلاً بسبب التراكم اللغوي التي استخدمها الكاتب؛ حيث وجدت كتابات إرنست الإنجليزية أبسط بكثير من مقال أ/الحرازين. مع تقديرنا لمجهوده العظيم بلا شك.

البداية: حيث قلب الكاتب وهوو

ويبدأ أ/الحرازين بذكر محاسن إرنست المدافعة عن قدرة الإسلام على إعادة التشكل حديثاً، ويقول إن إرنست يعطل الكتابة «المحلية» التي «تعال» من الإسلام من حيث قدرته على هذا التشكل. الكلمات بين علامات التنصيص أسفة لوجودهما في افتتاحية مقال أ/الحرازين. لماذا الأسف؟ فالكاتب يجزم أن الكتابات المحلية أي «بعض الكتاب المسلمين» يناولون من الإسلام إن كتبوا أنه غير قادر على التشكل حديثاً «ينال» كلمة قاسية متحيزة لا ترى في الاختلاف رحمة بل تراها هجوماً ومؤامرة. نعم، إن أفكار إرنست يظنها الكاتب تدافع عن الإسلام ومقدرته على التأقلم، إلا أن إرنست لا يدافع أو يهاجم، هو يدرس «الحالة الإسلامية» من منظور علمي كمتخصص في الشأن الإنساني وليس بصاحب أيديولوجية. وهناك كثير ممن يخالفونه في طرحه، بل إن كاتب المقال يختلف معه كذلك. فلماذا يكون اختلافنا مقبولاً واختلاف الآخر معنا «ينال» منا؟

يدور المقال حول الحداثة، وكيف تشكل الغرب وتفاعل معها. ويقارن بين «التنوير» كنموذج غربي، وبين التجربة الإسلامية في التعامل مع الحداثة؛ حيث يقول إن التنوير الغربي عانى من هشاشة في المفردات ساهمت في رخاوته؛ حيث يرى أن الإسلام بمكوناته من الأقوال والقواعد يتشكل مع الزمن وبالتالي ليست الحداثة إلا وجهاً من وجوه تحولاته على مدى العصور؛ ذلك لأنه إسلام القول والفعل، حيث إن العبادة في الإسلام ليست بالعبادة الصوفية المعزولة. ولعلي اختلفت هنا بقول الكاتب إن الإسلام يتطهر من أشكال التوسط والممارسات الصوفية والعقدية. فظاهرياً: نعم، الإسلام ينبذ التوسط، إلا أن الممارسة الشعبية في عدد من الدول الإسلامية ذات الثقل السياسي والاعتباري: كمصر، والعراق، وإيران... وغيرها، تمارس أشكالاً متنوعة من الطرائق الصوفية وممارسات أخرى ذات طابع توسطي وتبركي في زيارة الأضرحة والقيام عليها. وهنا لابد من وقفة نتحذر فيها من محاولة فصل الإسلام أو أي دين عن طرق ممارسته. بل إن محاولة هذا الفصل وعزله يجعلنا ننظر للدين بنظرة «ما ينبغي عليه أن يكون؟»، وليس بما هو كائن.

غلنر: الإسلام المتعالي البروتستانتية والإسلام الطرقي الكاثوليكي

الإسلام كما يراه غلنر ينقسم إلى: إسلام متعال وإسلام طرقي كما سأمهما كاتب المقال. التآني في قبول الترجمة من عدمها أمر ضروري. يبحث عن غلنر وآرائه وجدته يصنف الإسلام كالأتي: (low islam & high islam). وبالبحث وجدت أن اللفظين يرتبط تعريفهما بالعلو والدنو الثقائي (low and high culture) (1). وأن غلنر قام بمقاربة مهمة تجاهلها كاتب المقال؛ حيث إنه كان دائم الإشارة للإسلام المتعالي بـ«الإسلام البروتستانتية» والإسلام الطرقي بـ«الإسلام الكاثوليكي». ويعتمد هذا التوصيف في درجة قرب وبعد الممارسة الدينية من العامة. حيث المتعالي البروتستانتية هو الأكثر قرباً ومباشرة في العلاقة بين الله وعباده، بينما يدنو الطرقي الكاثوليكي إلى عامة الناس ويسعى إلى تلبية احتياجاتهم اليومية. فيظهر الوسطاء الذين يقربون بدورهم الدين للعامة، وكذلك يظهر الارتباط بالخوارق والكرامات... وغيرها من الأمور التي تتوسط إيماناً بين الناس والله. إيران نموذج للإسلام المتعالي مثلاً. إلا أن غلنر -كما يقول الكاتب- صاغ فرضياته في الستينيات ولم يقاربها بالثمانينيات حين تشكل النموذج الإيراني.

الشرعية أم السيادة.. الدولة والوحي!

إن الشرعية والسيادة أمران بالغا الأهمية حين يتعلق الأمر بالدولة ونظام إدارتها. وكما نعلم فإن الشرعية ركيزة أساسية في بناء الدولة الحديثة الديمقراطية. السيادة في الإطار الديني الغربي زالت تقريباً عن المجال السياسي، وغلنر في هذا الشأن يحمل آراءً مختلفة عن كثير يعلون من شأن الشرعية وضرورة الفصل بين الوحي والسيادة في نظام الدولة الحديثة. فنرى غلنر مؤمناً بإمكانية الاندماج بين الدولة والوحي. الاندماج المباشر الذي يطبق الإسلام المتعالي دون وسيط. وهنا يأتي الفرض، حيث لا سبيل للأخذ والعطاء مع الوحي. فالقواعد تطبقها ملزم وصارم. ويرى غلنر أن اللحمة الاجتماعية ستتحقق بهذا. وكما قلنا فإن هذا الرأي يختلف معه كثير؛ أهمهم: دوركايم (2) الذي يعتقد بأهمية وجود الوسائط بين الدين والدولة والفرد. نجد هنا رأياً مناقضاً لما يعتقد به غلنر. فهو يرى أن وجود الوسائط هو ما أسهم في هشاشة التنوير الأوروبي

وضعه، بينما النموذج الإسلامي الأصولي الذي يُعلي من شأن القواعد وتطبيقها الملزم دون تهاون هو ما يمكنه في تأسيس نموذج ثابت لا يتأثر بالزعزعة البشرية في أي زمن يكون تطبيقها فيه.

غلنر بين القومية والأصولية

أثناء البحث عن غلنر وآرائه، وجدت رأياً أساسياً له لم يتعرض إليه المقال. ألا وهو رأيه في القومية التي كما يقول غلنر أن القومية في سياقها الإسلامي لا تعلم هل خدمتها الأصولية الدينية أم هي التي قامت بخدمتها؟. وفي كل الأحوال نراها لا يفترقان في السياق المجتمعي الإسلامي، بينما نرى القومية والأصولية الدينية ابتعدتا عن بعضيهما في السياق الغربي المسيحي حتى انفصلا.

من يُدر العالم يتحكم بالجميع

يذكر كاتب المقال نقطة مهمة حول أثر النظام الاقتصادي العالمي في التأثير على حركة التنوير وأي حركة تعترض مصالحها. فقد لا يكون ضعف التنوير سببه الوسائط البشرية ولا ما يفترضه غلنر من نظريته تفترض نجاح فرض والزام القواعد في الأصولية الإسلامية على المجتمع. فكلاهما يخضع لسلطة أقوى تهيم على العالم اقتصادياً وتُسهّم في ضعفهما معاً. وختام القول.. أنه في محاولة لفهم اللحظة الدموية الراهنة التي لم يشهدها غلنر البريطاني (ت 1990) ولا حتى دوركايم الفرنسي (ت 1917). ماذا سيقول غلنر يا تُرى حين يرى الأصولية القوية -كما يراها- تفرض القواعد بهذا الشكل رافضة كل الوسائط، وتزيح بالقوة كل من يعترض طريقها، مُدمرة الحضارة غير صانعة لها كما تخيل. أم سيلقي غلنر اللوم على دوركايم ويقول له: إن إسلام السفلي -إسلام الوسائط من مشايخ وأتباع- هما السبب وراء كل هذا؟!

لو كان غلنر ودوركايم من الأحياء، ماذا سيقولان اليوم؟ هذا ما أدعوكم وأدعو نفسي للبحث عنه.

هوامش:

- 1- من مقال «بين الدين والمدنس» لإرنست غلنر، نُشر عام 1996.
- 2- دوركايم: عالم اجتماع وفيلسوف فرنسي.